مفهوم تيسير النحو لدى النحاة المحدثين.

أ. سميرة جداين (ج . تلمسان)

لا يخفى على أحد أنّ أيّة لغة كلّما كانت سهلة رغِب الناس في استعمالها، وكلّما كانت معبّرة عن واقعهم تشبّثوا بها ، وكلّما بعدت عن واقعهم زهدوا فيها ، لذلك بات من الضروري العلم بأنّ التيسير سنّة حميدة ترتضيها اللغات ، حسب طبيعة المجتمع وتغيّراته اليومية لأنّها كائن حي يعبّر عن الجماعة المستعمِلة له ، وأمّا أن نجمد في تلك الاجتهادات التي وضعها النحاة لمحيطهم وأصبح بعضها الآن لا يتماشى وظروفنا ، فهذه جناية على اللغة وعلى طبيعة التطور والتجديد والتيسير ، لذلك رأى الدارسون المحدثون أنّه لابدّ من التفكير في حلّ خصوصا وأنّ الشكاوى قد كثرت من مادّة النحو التي اُتُّهمت بالصعوبة والتعقيد خصوصا عند الناشئة ، فجميع البلاد العربية اليوم تشكو مرّ الشكوى من أنّ الناشئة فيها لا تُحسِن النحو أو بعبارة أخرى لا تحسن النطق بالعربية نُطقا سليما ، وكأنّما أُصيبت ألسنتها بشيء من الاعوجاج والانحراف جعلها لا تستطيع آداء العربية آداءا صحيحا ، ونخطئ خطأ كبيرا إذا ظننا أنّ شيئا من ذلك أصاب ألسنة الناشئة في بلداننا العربية ،إنّما مرجع هذا العجز أو القصور إلى النحو الذي يُقدَّم إليها ، والذي يرهقها بكثرة أبوابه وتفريعاته وأبنيته وصيغه الافتراضية .

وقد لا زمت هذه الصعوبات تدريس النحو في العقود الأولى ، فكان يُقال لمن أراد قراءة كتاب سيبويه : هل ركبت البحر؟ كناية عما تحتاجه هذه الدراسة من جهد ومشقة ،ثمّ كان العصر الحديث بكلّ ما فيه من جديد ،

مَبعث محاولات لإصلاح النحو وإحيائه ، وكانت خير هذه المحاولات ما قام به المرحوم الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو " ، وكان عمله هذا هو البادرة الأولى للعمل الجاد في إصلاح ما أفسدته القرون ، وظهرت بعد ذلك محاولات كثيرة بغرض تيسير النحو ، حيث بذل مجموعة من الدارسين المحدثين جهودا جبّارة في سبيل تجديد النحو وتيسيره وذلك بتقديمه في هيئة جديدة حتى يُيَسَّر على الناشئة أخذه واستيعابه ، وطبعا ما نقصده هنا بالتيسير هو العمل على تسهيل القواعد النحوية وذلك بالتخلص من الصعوبات التي تكتنفها، فهو تيسير لا يدعو إلى الاختصار ولا إلى حذف الشروح والتعليقات من المؤلفات النحوية القديمة ، ولكنّه يهدف إلى عرضٍ جديد لموضوعات النحو وذلك بتقديم حلول لكثير من مشاكل النحو ، فهو بذلك إصلاح لحال هذا الدرس بأصوله ومسائله .

والسؤال الذي يجب أن نطرحه هنا هو: ما هي يا ترى هذه الصعوبات التي جعلت النحو معقدا فنتج عنها عدم استيعاب الناشئة لقواعده قديما وحديثا وبالتالي نفورهم منه؟ ، وما هي الحلول التي قدّمها اللغويون المحدثون لتساهم في حلّ إشكالية تيسير النحو العربي ؟ ، وبما أنّ موضوع تيسير النحو ليس موضوعا جديدا فلا بدّ أولا من التعرض بإيجاز إلى القضايا ذات الصلة بالموضوع .

أولا : شكاوى القدامى من صعوبة النحو:

قد يظن البعض أنّ فكرة تيسير النحو هي فكرة وليدة العصر الحديث ولكنّ الحقيقة التي يجب أن نعرفها هي أنّ هذه الفكرة قديمة قدم النحو ذاته حيث نادى بها القدماء ، كما ينادي بها المحدثون اليوم وذلك بديهي لأنّ الإحساس نفسه الذي يحسّ به المحدثون من تعقيد بعض القواعد النحوية

أو الصعوبة التي تكتنف تعليمها هي الصعوبة نفسها التي أحسّ بها القدامى من النحويين و غيرهم بعد أن تأسّس النحو[1]، واكتمل تأليفه على يد سيبويه الذي لم تفته فائتة فيما يخص هذا العلم فألّف لنا كتابا سجّل فيه آراءه وآراء أستاذه الخليل[2] ، ولأهمية هذا الكتاب انكب عليه العلماء الذين جاؤوا بعد سيبويه بالدراسة والشرح والتعليق ، ولكن بعضا من هؤلاء العلماء أوغلوا في تعقيد النحو العربي وأمسك زمام الأمور أناس صعب عليهم أن يضيفوا شيئا جديدا إلى قواعده ، فأصبح علم النحو صعبا على الكثيرين لذلك كان لابد من التيسير والتقريب لأذهان المتعلمين وقد اتخذ هذا التيسير عدة أشكال وصور منها:[3]

1- :وضع المتون النحوية الميسَّرَة :

كان طبيعيا أن تشتدّ الحاجة منذ أول الأمر إلى وضع متون و ملخصات لكتاب سيبويه، ولِما جدّ بعده من المطولات النحوية حتى تستطيع الناشئة أن تستوعب ما بها من قواعد وتتمثلها في يسر وكان من أوائل من عنوا بذلك :

الأخفش الأوسط حامل كتاب سيبويه وممليه على طلابه يدلّ على ذلك تأليفه كتابا باسم "**الأوسط في النحو**" ولمعاصره أبي محمد اليزيدي (ت202هـ) مختصر في النحو اُشتهر في زمنه.

وحاكت المدرسة الكوفية النحوية مدرسة البصرة في صنع مختصرات النحو تخفيفا على الناشئة منذ إمامها الكسائي (ت189 هـ)إذ صنّف في النحو كتابا مجملا باسم "**مختصر في النحو**"[4].

وعلى هذه الشاكلة بدأت مختصرات النحو ومتونه الملخصة في الظهور مبكرا منذ القرن الثاني للهجرة بغرض تيسير النحو وتبسيطه، وذلك بشرح غامض أو باختصار مطول أو بسط معضل ، ولكن على ما يبدو فإنّ

الكثير من هؤلاء المعلمين الذين كانوا يدَّعون أنهم يحاولون تيسير النحو على الناشئة لم يكتفوا في حقيقة الأمر بالمختصرات فيه بل راحوا يعرضون على الناشئة كثيرا من علل النحو وأقيسته وتأويلاته وتفريعاته الكثيرة التي لا يحتاجونها في تصور قواعد النحو الأساسية واستقامة ألسنتهم [5] .وأكيد أن هذا الأمر هو الذي دفع الجاحظ إلى أن يوجه نصيحته إلى معلمي الصبية أو الناشئة قائلا:«**أمّا النحو فلا تشغل قلب الصبي منه إلّا بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبه ، وشعر إن أنشده ،وشيء إن وصفه،وما زاد عن ذلك فهو مشغلة عما هو أولى به ومذهل عما هو أردّ عليه ...** ».

وقد لقيت هذه النصيحة آذانا صاغية حيث استجاب لها كثيرون من أئمة النحو وعلمائه فمضوا يضعون ملخصات ومختصرات للناشئة ،تساير مرحلة النحو العربي عبر حقبه المتتالية .

2-:الثورة على نظرية العامل:

ولعلّ التيسير الذي أخذ منحى مختلفا هو ما أتى به **ابن مضاء** (592هـ) في كتابه "**الرد على النحاة** "حيث دعا إلى إلغاء نظرية العامل و إلغاء العلل الثواني والثوالث ، حتى يتخلّص النحو من كل ما دخل فيه من تأويل النصوص ومن علل وأقيسة وتمارين افتراضية[6] ، وحتى يصبح داني القطوف للناشئة[7] ،ولقد تضمن هذا الكتاب ثلاثة فصول تتعلق كلها بالمجال النحوي،أولها إلغاء نظرية العامل وما يتعلق بها من تقديرات مختلفة ،ثانيها: الدعوة إلى إلغاء القياس، وثالثها: دعوة إلى إلغاء التمارين غير العملية، وجميع هذه القضايا تمثل جوهر النحو العربي وأسسه التي بنى عليها النحاة الأولون جميع أبوابه[8]. ولعلّ الغاية التي كان ابن مضاء يريد الوصول إليها

عندما دعا إلى إلغاء نظرية العامل والأقيسة هو التنويه بالحركة الإعرابية وما لها من دور وفضل في توجيه المعنى، وكلّ ما عدا ذلك فحَشْوٌ يمكن للقارئ والمتكلم أن يستغني عنه؛ لأنّ العلامة الإعرابية من عمل المتكلّم، وليست أثرا من آثار العوامل،[9] وهذا ما أشار إليه ابن مضاء في مفتتح الفصل الأول من كتابه ، فنظرية العامل في النحو العربي حسب رأيه تجرّ وراءها حشدا من علل وأقيسة ، يعجِز الثاقبُ الحسِّ والعقل عن فهم كثير منها ، لأنها لا تفسر غامضة من غوامض التعبير، ولا دفينة من دفائن الأسلوب ، وإنما تفسر فروضا للنحاة وظنونا مبهمة [10]، وهذا كله أفسد كتب النحو العربي إفسادا ، لأنه ملأها بمسائل ومشاكل لا نحتاج إليها في تصحيح نطقنا ، وتقويم لساننا .

2- 1: إلغاء نظرية العلل الثواني والثوالث:

ذهب ابن مضاء يطلب إلغاء العلل في النحو، ولكنه لم يتشبّث بإلغائها جملة، بل رأى أن فيها قدرا لا يمكن إلغاؤه، وهو العلل الأُوَل؛ لما لها من فائدة تعليمية[11]؛ وهو ما يتوضّح في قوله:"ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: (قام زيد) لم رُفِعَ؟ فيُقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولِمَ رُفِعَ الفاعل:؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب"[12].وذلك لأنّ العلل الثواني والثوالث لا تفيدنا في شيء ولا يضرنا جهلها في شيء، والفرق بين العلل الأُوَل والعلل الثواني والثوالث، أنّ العلل الأُول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك[13].

واضح مما تقدم أنّ ابن مضاء فتح الأبواب أمام النحاة المتأخرين لكي يُدركوا ما كانوا ينشدوه من تيسير النحو وتذليل صعوباته ومشاكله فلم يكتف بثورته على النحو القديم بل حاول تقديم حلول جديدة لكثير من مشاكل النحو ، وبذلك نهج السبيل لمن يُريد أن يصنف كتاب النحو العربي تصنيفا جديدا ، يقوم على اليسر والسهولة .

إذا نستنتج أنّ النحاة القدامى قد بذلوا جهودا جبارة في سبيل تيسير النحو وتبسيطه، حتى يكون في متناول كل من يسعى لتعلمه ، وقد تنوعت صور وأشكال هذا التيسير إلاّ أنّ الهدف كان واحدا وهو تبسيط قواعد النحو الأساسية للناشئة .

ثانيا :شكاوى المحدثين من صعوبة النحو :

لقد ثار اللغويون المحدثون على تلك الكتب النحوية التي عقدت النحو، وهي تلك الكتب التي لم تُعمل العقل في النقل فجاء بعضها خلوا من الاستقراء الكامل وبعضها ابتداع لبعض القواعد حسب هوى النحاة ، وبعضها اجترارا معقدا ،ومن هنا بقيت الدعوة إلى تيسير النحو قائمة حيث زكّاها المحدثون ، ومنهم إبراهيم مصطفى صاحب كتاب "إحياء النحو " ، هذا الكتاب الذي أحدث ضجّة إبّان نشره ، لنقده النظريات التقليدية في النحو ، وهو يلتقي في بعض آرائه مع ابن مضاء إلى جانب كثير من المؤلفات الأخرى في نفس الاتجاه ، وكلّها تدعو إلى التيسير مثل: المؤلفات النحوية لكلّ من حفني ناصف ،وعلي الجارم ،مصطفى أمين، وشوقي ضيف ،مهدي المخزومي وتمام حسان .[14]

كتب التيسير النحوي في العصر الحديث :

لقد ظهرت في العصر الحديث عدّة كتب اختصّت بموضوع تيسير النحو ولكنّني سأكتفي بنموذجين حتى لا أطيل في الحديث :

1- كتاب "إحياء النحو "للأستاذ إبراهيم مصطفى :

نُشر هذا الكتاب سنة 1937م وصاحبه يلتقي فيه بثورة ابن مضاء على نظرية العامل في النحو والدعوة إلى إلغائها ،وحاول الأستاذ إبراهيم مصطفى – بعد إلغائه لهذه النظرية –أن يضع للنحو بناء جديدا ، أقامه على :**حذف الفتحة** من علامات الإعراب والإبقاء فقط على **الضمة** و**الكسرة** ،أمّا الضمة فقال إنّها عَلَمُ الإسناد ، وجمع تحت لوائها المبتدأ والفاعل ونائبه واسم كان ،واعترضه المنادى المضموم في مثل (يا زيدُ)فقال إنّ الضمة فيه ليست علامة إسناد ، وعلّل لها بأنّ المنادى المضموم حُرِم التنوين الدال على التنكير ، ولذلك ضُمّ آخره فرارا من شبهة إضافته إلى ضمير المتكلّم ،واعترضه اسم إنّ المنصوب وحقه الرفع لأنّه مسند إليه فقال أنّ بعض العرب يرفعونه كما اعترضته صيغ أخرى حاول تعليلها . وعلامة الإعراب الثانية عند صاحب إحياء النحو **الكسرة** ، ويجعلها عَلَم الإضافة وتضمّ بابين : باب الإضافة المعهودة في مثل : (كتابُ زيد)وباب حروف الجرّ أو بعبارة أخرى حروف الإضافة ، مثل : من، عن،اللام، في ،وما إلى ذلك .[15]

*- كما عقد الكاتب في مؤلفه فصلا **للعلامات الفرعية** في إعراب الأسماء الخمسة [16] في مثل قوله :(أبوك – أباك أبيك)، وجمع المذكر السالم [17] في مثل (الزيدون – الزيدين)ويذهب إبراهيم مصطفى ، إلى أنّ الواو والألف والياء في الأسماء الخمسة ليست علامات فرعية للإعراب، وإنّما هي مدّ وإشباع للضمة والفتحة والكسرة السابقات لها ، والإعراب إنّما هو بتلك الحركات الممدودة أي نقول عن الأسماء الخمسة أنّها مرفوعة بضمة ممدودة

، ومنصوبة بفتحة ممدودة ومجرورة بكسرة ممدودة ،وطبّق الكاتب ذلك على جمع المذكر السالم، فالواو في حالة الرفع إشباع للضمة السابقة لها والياء إشباع للكسرة السابقة لها أيضا في حالتي النصب والجر[18] .

*- ويعرض لرأي النحاة في أنّ الفتحة تنوب عن الكسرة في الممنوع من الصرف ، ويقول إنّها لم تنب عنها ، وإنّما أعرب بالفتحة لأنّه حُرِم التنوين، فأشبه المضاف إلى ياء المتكلم [19] .

*-كما فتح إبراهيم مصطفى فصلا لدراسة **التوابع** تحدّث في مقدمته عن العطف، حيث ذهب إلى ضرورة إخراجه من باب التوابع لأنّه ليس كالنعت والتوكيد والبدل مكمل لما قبله ولا كالمكمّل .

* وإذا كان قد حذف العطف من باب التوابع فقد وضع مكانه الخبر الذي يقول عنه أنّه أهمّ من الأقسام السابقة [20] كلّها وأولاها أن يُذكر في باب التوابع ، وذلك إذا أرادوا أن يدلّوا أنّ الكلمة هي عين الأولى وأنّها صفة متحقّقة لها أشاروا إلى ذلك بالموافقة في الإعراب وفي التذكير والتأنيث ، ويعتمد إبراهيم مصطفى فيما ذهب إليه على كلام المتقدّمين من النحاة ، فقد رأى سيبويه «أنّ الخبر رُفِع من حيث كان من المبتدأ هو هو»، ، وقال نحاة الكوفة إنّ الخبر إذا خالف المبتدأ ، ولم يكن وصفا له ، وإنّما كان بيانا لمكانه أو زمانه لم يُرفع ونُصِب ، ويُسمونه النصب على الخلاف ، تقول زيد أمامك فإذا لم يكن بيانا للمكان ، بل كان وصفا للأول فهو مرفوع كما قال المعري :

ورائي أمامٌ، والأَمَامُ وراء وكُلّ حَيَاةِ العَالَمِينَ رِيَاءُ

والذي منع النحاة أن يقولوا بالإتباع في باب (الخبر) أنّهم رأوا(المبتدأ) يكون مرفوعا و(الخبر) منصوبا في (كان) وليس التفسير على ما تصوّروا، فإنّ المتحدّث عنه هو الذي سمّوه اسم كان والمتحدّث به أو الخبر هو(كان

قائما) فليس(قائما) بخبر يلزم أن يتبع المبتدأ في إعرابه ، وكذلك في باب (إنّ) رأوا المبتدأ منصوبا والخبر مرفوعا ، فأنكروا الأتباع، وقد علمنا أنّ الاسم في باب (إنّ) مرفوع حسب رأي إبراهيم مصطفى ، وأنّه قد ورد اتّباعه على الرفع ، جاء في القرآن الكريم :﴿إنّ الذينَ آمَنُوا والذين هَادُوا والصَّبِؤُونَ ﴾ وقالت العرب : «إنّهم أجمعون ذاهبون » ،فخطّأهم سيبويه

ويرى صاحب إحياء النحو أنّ سيبويه هو المخطئ، فالخبر في هذا الباب تابع مر فوع كما رُفع غيره من التوابع ونظيره في الإتباع كما روى النحاة في مثل ليس زيد بقائم ولا قاعد على ما تعلمه في خبر(ليس) ، فهذا حكم الخبر والله أعلم كما يقول المؤلف .[21]

وعلى هذه الشاكلة حاول إبراهيم مصطفى أن يقيم للنحو بناء جديدا ييسره على الناشئة إذ جمعه في بابين : باب للضمة وأنّها عَلَمُ الإسناد .، وباب للكسرة وأنّها علم الإضافة ، وهو بهذا العمل يحاول إلغاء أبواب النحو الكثيرة والاكتفاء بالأبواب السابقة، حيث أنّ للإعراب عنده الضمّة والكسرة فقط وهما ليستا بقيةً من مقطع ولا أثرًا لعاملٍ من اللفظ ، بل هما من عمل المتكلّم ليدلّ بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام.[22] وقد تأثرت اللجان والمجامع –فيما بعد – بهذه الفكرة أو بجوانب منها كما كان لموقفه من العلامات الفرعية في الإعراب ومحاولة إلغائها أثر في من جاؤوا بعده ، وإن خالفوه في التوجيه .

وختم الأستاذ كتابه بباب ناقش فيه بعض المواضع التي أجاز النحاة فيها وجهين من الإعراب أمّا هو فيرى أنّ ذلك غير جائز وسآخذ نموذجا من هذه المواضيع ، وهو موضوع "**لا** " التي بدأ بها بابه :

– يرى النحاة القدامى أنّ للاسم بعد(**لا**)أنواعا من الإعراب ، فهم يجعلونها :

1)عاملة عمل (ليس) فيُرفع بعدها الاسم ويُنصب الخبر ، ويستشهدون على ذلك بقول الشاعر[23]:

مَنْ صَدَّ عَنْ نيرانِها فأنا ابنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ

2) ويجعلونها عاملة عمل (**إنّ**) فينصب الاسم بعدها غير منون ويُرفع الخبر ، ولذلك أمثلة كثيرة مثل :(ذلك الكتاب لا ريب فيه) البقرة (لا تثريب عليكم) يوسف.

3) كما يجعلونها مهملة فيرفعون بعدها المبتدأ والخبر مثل : (ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) البقرة ، ويجيزون في مثل:(**لا حول ولا قوة إلاّ بالله**)خمسة أوجه من

الإعراب ويطيلون في توجيه كلّ إعراب منها .ولكي يفرق النحاة القدامى بين (**لا**)التي تعمل عمل (**ليس**) فيُرفع الاسم بعدها والتي تعمل عمل(**إنّ**)فيُنصب الاسم بعدها، وحتى نميز بين مواضع الرفع من مواضع النصب وجدناهم يقولون أنّ التي تعمل عمل **ليس** تنفي الواحد **مثل :لا رجلٌ في الدار ، بل رجلان** .، وأمّا التي تعمل عمل (**إنّ**)فهي تنفي الجنس ،تقول :**لا رجلَ في الدار**، فلا يَصِحُّ أن تعقب بعده بمثل **بل رجلان** ، فيتضارب أول الكلام وآخره ، وإبراهيم مصطفى يعترض على هذا الرأي قائلا إذا ناقشت هذا الفرق الذي بيّنوا لم تجد له ثباتا [24] . فلم يَجد في أقوال النحاة ما يصح به التمييز بين مواضع الرفع ومواضع النصب بعد (**لا**) ،والذين أنكروا إعمالها عمل (**ليس**) لم ينكرو ا أنّ الاسم بعدها يكون مرفوعا ، ولكنّهم يعدّونها ملغاة ثمّ لا يعنون ببيان الفارق في المعنى بين الإعمال والإلغاء ،ويؤكد صاحب"

إحياء النحو " على ضرورة إيجاد فارق معنوي . وقد رآى أنّ خير طريقة لفهم هذا الباب وتيسيره هو العودة إلى الكتاب الكريم لنعلم استعمال هذا الحرف ومعانيه و نتبيّن حكم ما بعده فوجد استعماله على ما يأتي:

لا تنفى نفيا عاما مستغرقا في الفعل وفي الاسم ، فإذا كان في نفي الاسم مفردة فإنّه يُشار إلى الاستغراق بالتزام التنكير وعدم التنوين ، وإذا كانت مكررة كفى التكرار في الدلالة على ما يُراد من الشمول والاستغراق ، هذا معنى (**لا**) وطريق استعمالها .

أمّا إعراب الاسم بعدها فإنّه إذا كان مرفوعا بعد لا المكررة ، فوجهه واضح ، لأنّه متحدّث عنه حقّه الرفع ، وليس إعرابه بمحلّ خلاف وجدل عند النحاة ولا هو بموضع نظر عند إبراهيم مصطفى ، وأمّا الاسم المنصوب فهو الذي اعتنى به المؤلف لأنّه هو الذي يعنيه وجه إعرابه ، ويبدوا أول الأمر أنّه متحدّث عنه ، وأنّه صدر جملة اسمية تامة .والمتأمل يرى غير ذلك لأنّه ليس بعده من خبر ولا شيء يتحدّث به ، تقول : **لا ضيرَ،ولا فوتَ ولا بأس** فيتم الكلام ,ويقدّر النحاة الخبر محذوفا أي موجود أو حاصل ، وهو ما يراه إبراهيم مصطفى مجرد لغو فتقدير الخبر لا يزيد في المعنى شيئا ، وما يذكر بعد هذا الاسم ليس خبرا له لأنّه يُحذف ويتمّ الكلام دونه ، تقول :(**لاريب**)و(لا ريب في هذا القول) و(لا ريب عندي في شيء منه) ، وكلّ ما زدته فهو بيان وتكملة والجملة الأولى وهي (لاريب)تمّ لها المعنى.[25] والآية الكريمة : (ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين) البقرة –، يقف بعض القارئين عند(لا ريب) ويبدأ (فيه هدى) ،أو بعضهم يقف عند(لا ريب فيه) ، والكلام في كلا الأمرين تام وليس كذلك الخبر .ويرى هذا العالم أنّ ما ذهب إليه النحاة من جعل هذه الظروف أخبارا ما هو إلا تكلّف .

وفي إعراب (لا إله إلاّ الله) يجعل بعض النحاة خبر (**لا**)هو ما بعد أداة الاستثناء ، ويجعلونه نظير (وما محمد إلاّ رسول)مثلا ، وبين الجملتين فارق بعيد وذلك أنّك تقف عند (**لا إله**)فتتمّ الجملة ولو أنّ معناها الكفر ، ولو أنّك وقفت على (وما محمد)لما أفدت شيئا ما ، وإذا فالاسم بعد(**لا**) في هذا الاستعمال ليس بمتحدّث عنه وحقّه من الحركات الفتحة ، ولا شيء فيه من الإشكال ، ويضيف إبراهيم مصطفى أنّ ما عوّص الأمر على النحاة ما قرّروه من أنّ كلّ جملة يجب أن تشمل مبتدأ وخبرا ، أو فعلا وفاعلا ، ولم يعرفوا الجملة الناقصة فهذا توجيه الإعراب الذي رآه إبراهيم مصطفى.[26]

2- كتابا "في النحو العربي نقد وتوجيه " و""في النحو العربي قواعد وتطبيق "لمهدي المخزومي:

يرى مهدي المخزومي أنّ التيسير ليس اختصارا ولا حذفا للشروح والتعليقات ، ولكنّه عرض جديد لموضوعات النحو يُيَسّر للناشئين أخذها واستيعابها وتمثلها ، ولن يكون التيسير وافيا بهذا إذا لم يسبقه إصلاح شامل لمنهج هذا الدرس وموضوعاته أصولا ومسائل ،ولن يتم هذا إلّا بتحقيق خطوتين هامتين وهما :

الأولى : أن نُخَلِّصَ الدرس النحوي مما تعلّق به من شوائب جرّها عليه منهج دخيل هو منهج الفلسفة الذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة (العامل).

والثانية : أن نحدّد موضوع الدرس اللغوي ونعيّن نقطة البدء به ليكون الدارسون على هدى من أمر ما يبحثون فيه[27].

كما يرى المخزومي أنّ الدرس النحوي يجب أن يعالج موضوعين مهمين وهما :

الموضوع الأول : الجملة من حيث تأليفها ونظامها ، ومن حيث طبيعتها، ومن حيث أجزائها في أثناء التأليف من تقديم وتأخير ، ومن إظهار وإضمار.

الموضوع الثاني :ما يعرض للجملة من معان عامة تؤديها أدوات التعبير التي تُستخدم لهذا الغرض كالتوكيد وأدواته ، والنفي وأدواته والاستفهام وأدواته إلى غير ذلك من المعاني العامّة التي نعبّر عنها بالأدوات ، والتي تمليها على المتكلّمين أدوات الخطاب ومناسبات القول» [28] .

الجديد عند مهدي المخزومي :

- ومن الجديد عنده على مستوى التعاريف ما يعرف به **الجملة** بأنّها : هي الصورة اللفظية للفكرة وظيفتها عنده هي:« نقل ما في ذهن المتكلّم من أفكار إلى ذهن السامع [29] »، وهو ما لم يرد عند القدامى ، الذين يعرفون الجملة بأنّها تركيب إسنادي من (فعل وفاعل) أو من(مبتدأ وخبر) ،واهتمامه بالوظيفة كذلك أثناء التعريف جديد في النحو الحديث ، فالنحو القديم كما لا يخفى على أحد كان يولي الجانب الشكلي على حساب الوظيفة .

– ومن جديده أيضا فيما يخصّ **الجملة العربية** تقسيمه لها ، فهو ينتقد الطريقة التي قسّم بها القدامى الجملة ويعلّل سبب انتقاده قائلا : «ينبغي أن يُبنى تقسيم الجملة على أساس آخر ينسجم مع طبيعة اللغة، ويستند إلى ملاحظة الجمل ، ومراقبة أجزائها في أثناء الاستعمال وينبغي أن يستند تقسيم الجملة إلى المسند لا المسند إليه كما فعلوا ، لأنّ أهمية الخبر أو الحديث

إنّما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة ، وعلى ما للمسند من دلالة »[30] وعليه يستند تعريفه هذا إلى :

- اعتماد التقسيم بناء على الوظيفة .
- اعتماد المسند أساسا لذلك التقسيم .

وهي مخالفة كلية للقدامى الذين اتجهوا عكس هذا الاتجاه في اعتمادهم الشكلية والمسند إليه .

* أما فيما يخص **الإعراب :** فهو يرى أنّه لابد من الاهتمام به وبعلاماته باعتباره جانبا من جوانب الدرس النحوي لا على أنّه النحو كلّه كما يُفهم من إصرار النحاة على العناية به .[31]

ويعرف المخزومي الإعراب بأنّه بيان أجزاء الجملة الرئيسية ، وغير الرئيسية . أو هو تحليل الجملة إلى أركانها ، والأجزاء الملحقة بها .ولذلك فهو يتحدّث عن الجملة البسيطة ثمّ المركبة ، المعروفتين بالصغرى والكبرى . ويمثّل للإعراب ببعض الجمل ومنها قوله : (إلى الذي وجدته أمس يبكي بكاء يفتت الأكباد مرّ علينا اليوم وهو يبتسم) وهي جملة كبرى يتطرّق لإعرابها فيقول :«العبارة الرئيسية التي انبنى عليها الكلام: الرجل مرّ علينا ...، والعبارات الملحقة بها هي : لقيته أمس ...صلة (الذي)–يبكي بكاء ...نعت للبكاء .وهو يبتسم ...حال. ويبدو من خلال هذا التحليل أنّ المخزومي متأثر بالتحليل المعتمد عند الوظيفيين عندما يحددون الجملة الأساسية وتبعاتها بعد ذلك وهي مبادئ التحليل المعروفة عند أندري مارتيني والمتمثلة في التركيب الإسنادي كأساس للجملة والتراكيب المستقلة كالظروف والأدوات ثمّ الوحدات الوظيفية وهي وحدات غير مستقلّة [32] .

وإذا أردنا أن نعرب أحد هذه الأجزاء من الجملة الواردة كالجزء الأول مثلا ، قلنا لقيته: لقي : فعل ماضي. التاء ضمير الفاعل المتكلّم. الهاء ضمير المفعول .أمس كناية زمانية ،بينت زمان وقوع الحدث، وهو إلقاء. وعبارة لقيته أمس ، صلة(الذي) ...»[33] ، والذي يتضح من هذا الإعراب أنّ الكاتب يلغي العامل متأثرا في ذلك بما ذهب إليه ابن مضاء القرطبي ،فهو يلقي العلل المختلفة فيقول : (فعل ماضي مبني على الفتح) حيث يكتفي ببيان نوع الفعل فقط . وفي بيان طبيعة الجمل من صغرى أوكبرى ، وهو يلتقي في هذا الرأي مع بعض المدارس اللسانية الحديثة في تعاملها مع الجملة .[34]

* **الحركات** : أما فيما يخصّ الحركات التي يرى القدامى أنّها ثلاثة فقط في العربية (الفتحة والضمة والكسرة)وهي دوال على المعاني الإعرابية وقد اعترضت سبيلهم علامات ظنوا أنّها مستقلّة عنها ، ورأوها تقوم مقام الحركات في الإعراب عن كون الكلمة مسندا إليه أو مضافا إليه ، أو خارجا عن نطاق الإسناد والإضافة ، كالواو في "أخوك "، ومثيلاتها ،و في" زيدون"، والألف في "أخاك" ومثيلاتها ، والياء في الزيدين (مثنى)، وفي (الزيدينَ) جمعاً، والواقع أنّه ليس بين هذه الحركات وبين هذه الأحرف من فرق إلاّ في الكمّ الصوتي ، أما في الكيف فهي هي ، لا فرق بين هذي وتلك ، فالحركات أصوات مدّ قصيرة والأحرف أصوات مدّ طويلة ، وإنّ الواو التي زعموا أنّها علامة رفع فرعية ليست إلاّ ضمّة ممطولة ، والياء التي ظنّوا أنّها علامة جرّ فرعية ليست سوى كسرة ممطولة ، وكذلك الألف ليست إلاّ فتحة ممطولة [35].

*** أفعال المقاربة** : إذا كان النحاة القدامى قد ألحقوا ما سموه أفعال المقاربة بأفعال الكينونة أو الوجود أي (كان)وأخواتها ، وأفعال المقاربة عندهم هي:

:1-الأفعال الدالة على المقاربة وهي : كاد ،كرب ، أوشك .

2- الأفعال الدالة على الرجاء وهي : عسى ، حرى ، اخلولق .

3- الدالة على الشروع : وهي نشأ،طفق، جعل ، أخذ، علّق.[36] ، فجعلوها بابا واحدا وسموها جميعا أفعال المقاربة كما فعل ابن مالك وغيره ، فالمخزومي يرى أنّه يجب أن تُعزل هذه المجموعات عن بعضها البعض لأنّها تختلف فيما بينها من حيث الدلالة ، والذي دفع النحاة إلى جمع هذه الأشتات التي لا يربطها رابط من دلالة هو ما تصوروه من عمل لهذه الأفعال ، وما لاحظوه من شبه بينها في الاستعمال وطريقة العمل وكان تشبثهم بفكرة العامل ، وتحديد الدرس النحوي الحدودَ التي رسمها لهم (فكرة العمل)قد أوقعهم في هذا الخلط وأمثاله .[37] وإذا كان القدامى يرون بأنّ أفعال المقاربة تشبه أفعال الكينونة في طريقة الاستعمال فالمخزومي يرى أنّها تختلف عنها دلالة واستعمالا .أما من حيث الدلالة فـ(كان) وأخواتها تدلّ على الوجود العام أو الوجود الخاص ،أو الوجود المستمر ، وأفعال هذه المجموعات لا تدلّ على الوجود ، فأفعال المقاربة إنّما تدلّ على مقاربة الفعل الحدوث، ولكنّه لم يقع ،وأفعال الرجاء إنّما تدلّ على توقع حدوث الفعل ولكنّه لم يقع ، أو لمّا يقع بعد ، وأفعال الشروع إنّما تدلّ على أنّ الفعل قد بدئ إحداثه ولا علاقة لهذه الدلالات بما تدلّ عليه كان وأخواتها .

وأما من حيث الاستعمال[38]: فكان وأخواتها عندهم مما يدخل على مبتدأ وخبر نحو مكان زيد خطيبا ، وكان عمرو يخطب ، وقد يكون الخبر مفردا كالمثال الأول وقد يكون فعلا كالمثال الثاني .

أمّا أفعال هذه المجموعات فلا يكون خبرها إلاّ فعلا ، اللهم إلاّ نوادر جاء فيها الخبر مفردا كقول الشاعر :

أكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن إني عسيت صائما

فإذا كانت أفعال هذه المجموعات الثلاث تخالف(**كان**)وأخواتها في الدلالة والاستعمال فإلحاقها بها خلط، وجمع غريب للمتفرقات المختلفات ، ووظائف هذه الأفعال هي الدلالة على المقاربة والدلالة على الرجاء والدلالة على الشروع وليس لهذه الأفعال وظائف أخرى كالتي تصوّرها النحاة من اقتضاء للمرفوع والمنصوب ، وعمل لها فيهما ،ويبدو أنّ الجمل التي تليها ،جمل فعلية تتألّف من فعل وفاعل ،يتأخر الفاعل فيها عن الفعل في موضع ، ويتقدّم على الفعل في موضع آخر، **نحو: أوشك عمرو أن يقوم، وعسى زيد أن يسافر**، ونحو قوله تعالى : (وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم) البقرة – ، فلن يغير طبيعة الجملة بعدهما ، ولن تحوّل بعدها إلى جملة اسمية . [39]

* **<u>أقسام الفعل</u>** : أقسام الفعل مختلف فيها بين البصريين والكوفيين فأقسامه عند البصريين ثلاثة :- 1- الفعل الماضي/ -**2**- الفعل المضارع /-**3**- فعل الأمر ،وأقسامه عند الكوفيين ثلاثة أيضا هي:-1- الفعل الماضي /2-الفعل المضارع / 3-الفعل الدائم .،وأَصْل الأفعال عند البصريين هو الفعل الماضي نحو: **جلس وكتب**، ومن الفعل الماضي اُشتق الفعل المضارع بزيادة أحد أحرف (نأيت) من أوله نحو: **نجلس واجلس**

ويجلس، وتجلس ، ومن الفعل المضارع اشتق فعل الأمر بعد حذف حرف المضارعة ،وزيادة همزة وصل من أوله بعد حذف حرف المضارعة ساكنا **نحو :اِجلِس ،اُكتب.**

وكانت تسمية الفعل الماضي بهذا الاسم مبنية على مقالتهم بدلالتهم على الزمن الماضي ، أمّا الفعل المضارع فتسميته لا تشعر بالزمان ، ولكنّها تشعر بأنّه معرب لأنّه ضارع الأسماء في حركاته وسكناته ، ويعنون بالأسماء أسماء الفاعلين ، وذلك لمشابهة المضارع اسم الفاعل في تحرّك أوله وسكون ثانيه ،وتحرّك ثالثه ، أو لأنّه يقوم مقام الاسم في الإعراب بوقوعه خبرا أو حالا أو نعتا أو غير ذلك ، وهي تسمية متكلّفة لا سند لها كما يقول المخزومي ،وقد أدى شبهه بالاسم إلى جعله معربا دون قسميه الآخرين ، لأنّهما لا يضارعان الاسم فوجب لهما البناء .

أمّا الكوفيون فلا رأي لهم في أصل الأفعال ولم يسمّ أحد منهم الفعل المضارع بهذا الاسم، فهم إذا عبَّروا عنه قالوا :بناء (يفعل)، أو (يفعل)، غير أنّ الكوفيين كانوا كالبصريين يرون أنّ الفعل المضارع معرب وألحقوا به فعل الأمر فهو معرب عندهم أيضا ، لأنّ فعل الأمر عندهم مقتطع من الفعل المضارع المجزوم ، وذلك أنّ أصل (اِفعلْ) عندهم : لتفعل بلام الأمر ، ثمّ حُذفت لام الأمر وتاء المضارعة لكثرة الاستعمال ودوران البناء في الكلام ، فكان فعل الأمر .

ففعل الأمر عند الكوفيين إذن مقتطع من الفعل المضارع وليس قسيما له أو للفعل الماضي ، ولا قسما مستقلا من أقسام الفعل ، فهم متفقون مع البصريين في فعلين اثنين فقط : هما الفعل الماضي والفعل المضارع ، أما

القسم الثالث عندهم فهو الفعل الدائم ، وهو البناء الذي يدلّ بنفسه على ثبوت أو دوام ، وإذا استعمل استعمال الفعل دلّ على الماضي والمستقبل .

– يدلّ على **الماضي** إذا كان مضافا غير منون **نحو : أنا كاتبُ رسالةٍ** ،ومعناه أنا كتبت رسالة ، ويدلّ على **المستقبل** إذا كان منونا **نحو : أنا كاتبٌ رسالةً**، ومعناه سأكتب رسالة .

ومن أجل أنّ بناء (فاعل) و(مفعول) بناء فعل عندهم ، هو **الفعل الدائم** لم يشترطوا لاكتفائه بالفاعل عن الخبر وقوعه في سياق نفي أو استفهام **نحو :أقائم المحمدان** وهو عندهم بمنزلة قولنا : **سيقوم المحمدان** .إنّ بناء(فاعل)في الواقع يتضمّن معنى الفعل ، ويستعمل استعماله حتى عند البصريين ، فقد أعربوا (المحمدان) في قولنا أقائم المحمدان ؟ فاعلا ولم يعربوه مبتدأ لأنّ (قائم) عندهم في مثل هذا التركيب يقوم مقام الفعل من جميع الوجوه أيضا ولكنّهم يشترطون اعتماده على نفي أو استفهام ليقربوه من الفعلية ، لأنّ وقوعه في مثل هذا السياق[40] يقوي شبهه بالفعل ، ويقربه من الفعلية ، ومع شعور البصريين بفعلية قائم في قولنا : أقائم المحمدان ؟ ما يزالون يعربونه مبتدأ و هذا الإعراب في نظر المخزومي غريب جدا لأنّ المبتدأ مسند إليه أو مبني عليه و(قائم)لا يصحّ أن يكون كذلك فنحاة البصرة حسب رأي المخزومي لم يتجشّموا هذا إلاّ اعتزازا بالعامل وتَحَيُلا في تفسير الرفع في (قائم)فهو مبتدأ لأنّه مرفوع.

والمخزومي يرى أنّ تقسيم الفعل إلى ماضي ومضارع ودائم تقسيم يؤيده الاستعمال وتؤيده النصوص اللغوية التي صدر عنها الكوفيون في مقالتهم بالفعل الدائم ، كما يؤيده مذهب البصريين أنفسهم في إجراء (فاعل)و(مفعول) مجرى الفعل بكلّ ما له من خصائص إذا وقعا في سياق نفي أو

استفهام ، أو بتعبير آخر إذا دنوا من الفعلية بوقوعهما في مثل هذا السياق الذي يقع الفعل فيه غالبا .[41] ، ولذلك فهو يدعو اللغويين المحدثين إلى أن تكون لهم الشجاعة الكافية على تثبيت هذا التقسيم وإقراره في مقالاتهم وكتبهم ، والكتب المقررة للتلاميذ في مراحل التدريس المختلفة ، وهو يرى أنّ هذا العمل لن يغيّر أسلوبا ولن يشوّه تعبيرا ، فقد تردّدت ألسنة المعربين بهذا التقسيم أكثر من قرنين من الزمان في مدارس بغداد وحلقات مساجدها ، ومجالس الدرس الخاصة بها ، وتأثر بها دارسون انتشروا في كثير من الأقطار التي عنيت بمثل هذه الدراسة .

الأفعال إذا ثلاثة الفعل الماضي والفعل المضارع والفعل الدائم أو بعبارة أخرى :بناء (فَعَلَ)، وبناء(يَفْعَلْ) وبناء(فاعل) .أمّا فعل الأمر ، فقد اختلف نحاة البصرة والكوفة في أمره ، فهو قسيم للماضي والمضارع عند البصريين ، وهو معرب عند الكوفيين .

ومهدي المخزومي في كتابه يؤيد الكوفيين في عدم النظر إليه قسيما للفعل الماضي والفعل المضارع ، ولكنّه في الوقت نفسه لا يتحمّس لتخريجات الكوفيين في طريقة اقتطاعه من الفعل المضارع ، ولا لذهابهم أنّه معرب مجزوم ، فليس بناء(اَفعلْ) مأخوذا من الفعل المضارع ،أو متأخرا في وجوده عنه ، كما يُفهم من كلام الكوفيين ،أو من أقوالهم المنقولة إلينا على لسان ابن الأنباري في معالجته هذا الموضوع في (إنصافه) ، وليس في الفعل إعراب كإعراب الأسماء . وفي أكبر الظن أنّ بناء أفعل ليس يفعل ، كما يفهم من هذه الكلمة لأنّ الفعل يتميّز بشيئين : أولهما أنّه مقترن بالدلالة على الزمان ، وثانيهما أنّه يثنى على المسند إليه ، ويحمل عليه وبناء(افعل)خلو من هاتين الميزتين .[42]

إذا فالتيسير عند المخزومي هو أن يصحّح الدارس وضعا في الدرس النحوي أو أن يجدّد منهجا أو يغير في القواعد والأمثلة، كما كان الأساس الذي بنى عليه تيسيره هو التخلي عن نظرية العامل والتقليل منها في سطوتها على النحو العربي متأثرا في ذلك بابن مضاء القرطبي [43]، وهذا ما حاول المخزومي تطبيقه في كتابيه " في النحو العربي نقد وتوجيه ", و"في النحو العربي قواعد وتطبيق" .

وما يمكننا قوله في آخر هذا البحث هو أنّ إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي ما هما إلاّ مثالان عن مجموعة من اللغويين المحدثين الذين درسوا مادة النحو وعكفوا عليها فاطّلعوا على كتب المتقدّمين والمتأخرين ، و تتبعوا تلك العيوب التي وقعت في أبواب أو مسائل من النحو وأحصوا الكثير منها ،وهداهم بحثهم العلمي والدقيق إلى أ نّ كثيرا من مظاهر الإعراب ومشكلاته يمكن حلّها على أساس لغوي خالص لا أثر للتكلّف فيه ولا ضرورة لالتماس علّة فلسفية له وبهذا حاولا أن يجدا حلولا سهلة لمشكلات النحو خالية من التعسف الذي ارتكبه النحاة في سبيل طرد نظرية العامل وبذلك سهّلا بعض مسائل النحو التي صعبت على المتعاطين لها ، فطريقة المخزومي مثلا في تيسير النحو هي أن يضع مذاهب النحويين نصب عينيه ويتخيّر منها ما كان أقرب إلى طبيعة اللغة فيأخذ من هذه المذاهب أصلحها لكي يعمل به في سهولة لا يخالطها تعقيد أو تكلّف.أما إبراهيم مصطفى فتيسير النحو عنده يعني أن يُرفع إصر هذا النحو عن المتعلّمين وأن يُبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة تقرّبهم من العربية .

الهوامش:

[1] - يُنظر: عبد المجيد عيساني " النحو العربي بين الأصالة والتجديد–دراسة وصفية نقدية لبعض الآراء النحوية" ،دار ابن حزم –بيروت– لبنان–ط1(1429هـ–2008م).ص89،،88.

[2] - يُنظر: محمد الطنطاوي ،"نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة"–دار المعارف–مصر – ط2– (دت)،ص43–44.

[3] - فادي صقر أحمد عصيدة"جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي" ، رسالة تقدم بها الطالب لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية– جامعة النجاح الوطنية –نابلس– فلسطين،2006 م–ص19

[4] - يُنظر: شوقي ضيف– "تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده"–دار المعارف_القاهرة–(ط2). ص.13

[5] - يُنظر: شوقي ضيف– "المرجع السابق"ص.13، وينظر:أحمد أمين ،" ظهر الإسلام" دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان –ط2(1428هـ–2007 م)،ص85

[6] - يُنظر : ياسين أبو الهيجاء ، " مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984"– عالم الكتب الحديث–إربد الأردن–ط1–1429هـ–2008م "ص220.

[7] - يُنظر: محمد المختار ولد أباه " تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب"– دار الكتب العلمية –بيروت –لبنان–دط–دت،ص566.

[8] - يُنظر:. ابن مضاء، الرد على النحاة ""،ص8

[9] - بكري عبد الكريم ،"ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي"، رسالة تقدّم بها الطالب لنيل شهادة الدكتوراة، جامعة وهران، 1982م. – ص71

[10] - يُنظر: ابن مضاء، "الرد على النحاة"، ص131

[11] - ينظر: ابن جني "الخصائص"، ص95/1.

[12] - يُنظر: ابن مضاء ، " الرد على النحاة"،ص130، 131

[13] - يُنظر: ابن مضاء ، " الرد على النحاة"،ص131.

[14] - يُنظر: صالح بلعيد "مقالات لغوية "،دار هومه ،الجزائر ،ط2004م، ص 248، 249، وينظر ياسين أبو الهيجاء ، "مظاهر التجديد النحوي "،ص221 ، وينظر : عبد المجيد عيساني ،" النحو العربي بين الأصالة والتجديد "" ،:ص 252 ،

[15] - إبراهيم مصطفى ، "إحياء النحو" ،القاهرة، ط2(1413هـ،1992مـ ص53وما بعدها ، وص 73 وما بعدها ،وشوقي ضيف "تيسير النحو التعليمي" ،ص27

[16] - إبراهيم مصطفى ،" إحياء النحو" ص108

[17] - ينظر: إبراهيم مصطفى ، " إحياء النحو"، ص111

[18] - إبراهيم مصطفى ،" "إحياء النحو، ص53 وما بعدها، وص27 وما بعدها ، وينظر:شوقي ضيف "مجمع اللغة العربية في خمسين عاما "، ،1404هـ -1984م، ص169، 170

[19] - إبراهيم مصطفى ،" "إحياء النحو"، 116، وينظر شوقي ضيف ،" تيسير النحو"، ص30.

[20] - إبراهيم مصطفى ،" "إحياء النحو"، 128

[21] - إبراهيم مصطفى ،" "إحياء النحو" ، ص50

[22] - إبراهيم مصطفى ،" "إحياء النحو"، 130 ، 143

[23] - إبراهيم مصطفى ،" "إحياء النحو"، 132

[24] - إبراهيم مصطفى ،" "إحياء النحو "، ص141

[25] - إبراهيم مصطفى ،" "إحياء النحو"، 143

[26] - مهدي المخزومي "في النحو العربي قواعد وتطبيق" ،الرائد العربي ، لبنان ،ط،1986م ،ص15.

[27] - مهدي المخزومي " في النحو العربي نقد وتوجيه"، الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ،ط2،(1406هـ،1986م).،ص 17، 18

[28] - مهدي المخزومي ، "المرجع السابق"،ص18

[29] - مهدي المخزومي "في النحو العربي قواعد وتطبيق"،ص83، وينظر عبد المجيد عيساني،" المرجع نفسه"، ص222،221

[30] - خولة طالب إبراهيم " مبادىء في اللسانيات" ، دار القصبة للنشر ،الجزائر (دط)،2000م "، ص101 ، وينظر: عبد المجيد عيساني، "" النحو العربي بين الأصالة والتجديد ".،ص223 ، 224

[31] - مهدي المخزومي " في النحو العربي قواعد وتطبيق"،ص227

[32] - يُنظر: عبد المجيد عيساني" النحو العربي بين الأصالة والتجديد " ،ص224

[33] - مهدي المخزومي " في النحو العربي قواعد وتطبيق"، ص68

[34] - عبد المجيد عيساني "" النحو العربي بين الأصالة والتجديد "،ص224

[35] - مهدي المخزومي "نقد وتوجيه"،ص 187

[36] - مهدي المخزومي "نقد وتوجيه"، ص 188

[37] - ينظر: مهدي المخزومي "نقد وتوجيه "، ص189

[38] - مهدي المخزومي "نقد وتوجيه" ،ص117

[39] - ينظر. مهدي المخزومي "نقد وتوجيه"، ص119

[40] - مهدي المخزومي "نقد وتوجيه "ص120

[41] - مهدي المخزومي "نقد وتوجيه، ص189، وينظر : عبد المجيد عيساني ،" النحو العربي بين الأصالة والتجديد "،ص225.

[42] - مهدي المخزومي "نقد وتوجيه "، ص 10.

قائمة المصادر والمراجع :

1- أحمد أمين "ظهر الإسلام" دار الكتب العلمية **–** بيروت – لبنان –ط2(1428هـ-2007 م).

2- إبراهيم مصطفى "إحياء النحو " ،القاهرة ط2(1413هـ،1992مـ).

3- بكري عبد الكريم، "ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي"، رسالة تقدّم بها الطالب لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران، 1982م.

4- ا ابن جني أبو الفتح عثمان (ت 392 هـ): "الخصائص"، تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، (د.ط)، 1428 هـ، 2007 مـ. ،

5- خولة طالب الإبراهيمي "مبادىء في اللسانيات" ، دار القصبة للنشر ،الجزائر(دط)،2000م

6- شوقي ضيف"تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده"-دار المعارف_القاهرة-(ط2).

7- شوقي ضيف "مجمع اللغة العربية في خمسين عاما "، مجمع اللغة العربية في خمسين عاما ،1404هـ - 1984مـ

8- صالح بلعيد "مقالات لغوية "،دار هومه ،الجزائر ،ط2004م.

9- عبد المجيد عيساني " النحو العربي بين الأصالة والتجديد-دراسة وصفية نقدية لبعض الآراء النحوية" دار ابن حزم **–بيروت- لبنان**-ط1(1429هـ-2008م).

10- فادي صقر أحمد عصيدة"جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي "رسالة تقدم بها الطالب لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية- جامعة النجاح الوطنية – نابلس-فلسطين-2006-

11- محمد الطنطاوي "نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة"-دار المعارف-مصر -ط2-(دت).

12- ابن مضاء ،" الرد على النحاة"،تحقيق شوقي ضيف ،ط3، دار المعارف، القاهرة .

13- محمد المختار ولد أباه "تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب"- دار الكتب العلمية -بيروت -لبنان-دط-دت.

14- مهدي المخزومي ،"في النحو العربي قواعد وتطبيق (فهرس الكتاب)، الرائد العربي ، لبنان ،ط،1986م،.

15 - مهدي المخزومي " في النحو العربي نقد وتوجيه "، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ،ط2،(1406هـ،1986م).

16 - ياسين أبو الهيجاء"مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984"- عالم الكتب الحديث-إربد الأردن-ط1-1429هـ-2008م.